في
التنوير الإسلامي
« ٩ »

صراع القيم
بين
الغرب والإسلام

تأليف
د. محمد عمارة



في التنوير الإسلامي





بين الغرب والإسلام

تأليف

د. محمد عمارة





اسم السلسلة: فى التنوير الإسلامى.
اسم الكتاب: صراع القيم
تأليف: دكتور / محمد عمارة.
تاريخ النشر: أكتوبر ١٩٩٧.
رقم الإيداع: ٣٧٦٨/ ١٩٩٧ .
الترقيم الدولي: I . S . B . N 977 - 14 - 0592 -6
الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
المركز الرئيسى: ٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ت: ٣٣٠٢٨٧ - ٣٣٠٢٨٩ / ٠١١.
فاكس: ٣٣٠٢٩٦ / ٠١١.
مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة .
ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ / ٠٢.
فاكس: ٥٩٠٣٣٩٥ /٠٢.
ادارة النشر: ٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - القاهرة
ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٣٤٧٢٨٦٤ / ٠٢ فاكس: ٣٤٦٢٥٧٦ /٠٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

لقد اعتدنا أن نؤرخ بهزيمة يونيو سنة ١٩٦٧م لتراجع المشروع القومي العربى، وللتشققات التى أصابت مد التحرر الوطنى فى شعوب أمتنا العربية.

لكن يبدو، والله أعلم، أن تاريخ هذه الهزيمة قد مثل لحظة تراجع فى موازين القوى العالمية، تراجعت عندها وبعدها كل موجة التحرر الوطنى التى تصاعد خطها البيانى عقب الحرب الاستعمارية العالمية الثانية وتزايد تصاعده منذ منتصف القرن العشرين.

لقد تراجعت موجات الصعود لحركات التحرر الوطنى، وأصاب التفكك ثمرتها التى تجسدت فى تجمع دول «باندونج» و «حركة عدم الانحياز»، ومنيت كثير من تجارب التنمية المستقلة والتحرر الاقتصادى فى الكثير من دول الجنوب بالفشل والإخفاق.. وبدأت - منذ حقبة سبعينيات القرن العشرين - مرة ثانية - موجة الصعود لهيمنة الغرب على الحضارات غير الغربية، وازدياد تحكم قبضة الشمال على مصائر الجنوب.. ولقد حدث كل ذلك دون أن تتحرك جيوش الغرب - بشكل مباشر وعلنى وملحوظ - لإحداث هذه التحولات..

فالمؤسسات الاقتصادية «الدولية» - وخاصة «البنك الدولى» و «صندوق النقد الدولى» - وهى مؤسسات للرأسمالية الغربية فى الأساس - قد أحكمت الخناق على الاستقلال الاقتصادى والتنمية المتحررة والمستقلة لأغلب أمم وحضارات الجنوب، فأعادتها

مرة أخرى إلى حظيرة التبعية للإمبريالية الغربية الجديدة . . وهى فى طريقها الآن - تكريسا لهذا الانتصار الاستعمارى - إلى «اجتياح» حدود وسدود الحماية الوطنية لصناعات وزراعات وتجارات الدول التى سبق وتحررت من الاستعمار المباشر وطمحت إلى التنمية المستقلة والاستقلال الاقتصادى . . تصنع هذا «الاجتياح» تحت مظلة «تحرير التجارة العالمية» وإطلاق العنان «لقوى السوق» ، يبتلع فيها «الحر» «المقيد» ، ويأكل فيها «القوى» «الضعيف»! . . فشعار الليبرالية الغربية القديم : «دعه يعمل . . دعه يتاجر . . دعه يمر» ، والذى بدأ فى السُّوق الرأسمالى الوطنى . . ثم فرضته الجيوش الاستعمارية الغربية على المستعمرات لأكثر من قرنين . . تفرضه الآن المؤسسات الاقتصادية الغربية ـ المسماة «بالدولية» ـ على الأمم والحضارات التى سبق وتحررت من استعمار الجيوش! . . فنحن الآن ، ومنذ سبعينيات القرن العشرين ، نعيش مرحلة متميزة من مراحل الإمبريالية الغربية ، وعدوان الغرب على الشرق ، وهيمنة الشمال على الجنوب .

وكما سبق للغرب الاستعمارى ـ منذ حملة بونابرت على مصر (١٢١٣هـ ١٧٩٨م) - أن توسل بالثقافة الغربية ، لاحتلال عقولنا ، كى يتأبد احتلاله لأرضنا ، ونهبه لثرواتنا . . الأمر الذى أثمر نجاحا لهذه الثقافة الغربية فى بلادنا ، قامت له مذاهب فلسفية ومدارس فكرية واتجاهات سياسية ، تتبنى علمانية الغرب وماديته ونماذجه فى التحديث ، فى صورها «السكسونية» أو «الفرنكفونية» أو «الأمريكية» ، لتشن ـ بالوكالة عن الغرب ـ حربا ضروسا ضد ثقافاتنا الوطنية وهوياتنا القومية ، ومثلنا الحضارية ، وعقائدنا الدينية . . كما حدث ذلك فى بلادنا ، منذ غزوة بونابرت ـ حتى لتسعى هذه

التيارات الثقافية الوافدة إلى الاحتفال بقرنين على غزو «أبيها بونابرت» لبلادنا!! - .. فإن قبضة الهيمنة الغربية تخطو - منذ سنوات - خطوات أبعد على هذا الطريق .. فبعد استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية فى «فرض» الاستعمار الجديد ، و «تقنينه» .. ها هى تسعى إلى استخدام المنظمة الدولية - الأمم المتحدة - فى «فرض» القيم الغربية على أمم وحضارات الجنوب و «تقنينها»! ..

يحدث هذا الصعود للإمبريالية الغربية - فى صورها الجديدة - والتصعيد الذى يفرض ويقنن هيمنة قيمها المادية الشهوانية على الحضارات الأخرى .. فى الوقت الذى تصاعدت وتتصاعد فيه اليقظة الإسلامية ، حفاظا على الوجود المتميز للهوية الإسلامية ، واستجابة لسنن الله فى التدافع الحضارى ، وإدراكا لمخاطر هذا المد التغريبى حتى على الإنسان الغربى ذاته وعلى إيجابيات حضارته .. الأمر الذى زاد ويزيد من حدة الاستقطاب الثقافى بين المشروعين الحضاريين - المشروع الغربى .. والمشروع الإسلامى ..

وإذا كنا لا نعدم فى الغرب أصواتا ، بل ومؤسسات فكرية ، عاقلة وواعية بهذه المخاطر الغربية على كل العالم وعلى البشرية بأسرها .. فإن التوعية بحقائق وآفاق هذه المخاطر ضرورى لاستعادة المخدوعين من مثقفينا ، الذين حسبوا هذه «الأمراض الغربية» «تحديثا .. وتقدما!» ولكشف الأقنعة الثقافية عن القلة من «العملاء الحضاريين» ، الذين يمثلون امتدادات سرطانية للقيم الغربية المنحلة فى صفوف أمتنا ! .. والذين يدافعون عن هذه الوثائق الغربية التى تقنن فرض هذه القيم المنحلة على شعوب العالم أجمع ..

* * *

فى ضوء هذه الحقيقة ، يجب أن تكون قراءتنا الواعية للوثائق التى يدعو الغرب إلى صياغتها ، والتى تكون له الهيمنة فى صياغتها ، والتى يسعى إلى «تقنين فرضها» على العالم بواسطة «منظمة الأمم المتحدة» ـ والتى قاربت أن تكون «منظمة الولايات المتحدة» ! . .

ومن أبرز هذه الوثائق ، التى هيمن الغرب على إعدادها ، فرشحت قيمه الحضارية على مبادئها ومقاصدها ، وثيقة «برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية» ـ الذى انعقد بالقاهرة من ٥ ـ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٩٤م ـ . .

فالقراءة الواعية لهذه الوثيقة ـ فى ضوء قيم حضارتنا الإسلامية ، المتميزة عن القيم الغربية ـ الوضعية . . العلمانية . . المادية ـ ستضع يدنا على حقيقة هامة تقول :

إننا بإزاء جبهة من جبهات الصراع فى معركة التحرر الوطنى والقومى والحضارى . . صراع القيم . . وهو صراع على ثغرة هامة وخطيرة فى جبهة طويلة وعريضة ، جبهة التدافع الحضارى بين الحق والباطل . . بين العدل والجور . . بين الرؤية المؤمنة والنزعة المادية . . بين الإنسانية الربانية والإنسانية الحيوانية . .

ولامتلاك هذا «الوعى» ـ الذى هو الشرط الأول «للعمل» المثمر ـ نقدم هذا الكتاب الصغير فى هذا الموضوع الخطير!

دكتور

محمد عمارة

تقديم

حتى نفهم مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، والمرشح ليكون إحدى وثائق النظام الدولى المعاصر . . لابد من رؤية محتواه فى ضوء :

١- التميز الثقافى والقيمى للرؤية الحضارية الغربية ، التى كانت لها الغلبة فى صياغة هذا المشروع . . .

٢- والسباق الدولى المعاصر ، والذى تسعى فيه حضارة الشمال (الأوروبية . . الأمريكية) ـ التى ليست قبضتها «قفاز» المنظمات الدولية ـ كى تعمم رؤاها وثقافاتها وقيمها على جميع الأمم والشعوب ، تأييدا وتأبيدا لدمج هذه الأمم والشعوب فى «العالمية» و «الكونية» ، التى يسعى الشمال لتسويدها على العالمين .

٣- وبمنطق «الضارة النافعة أحيانا» . . فسنجد فيما نرفضه فى مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، الشواهد على اختلاف الرؤى والقيم والثقافات ـ وهو اختلاف طبيعى ـ بل إنه هو الطبيعى! ـ الذى يؤكد على أن عالمنا لا تنفرد به وفيه حضارة واحدة . . وإنما يقوم على تعددية فى الحضارات ، كما يقوم على تعددية فى الأمم والشعوب واللغات والقوميات . . وعلى أن «الصورة المثلى» لهذا العالم ، وعلاقاته الدولية ونظامه العالمى ، وتفاعلات حضاراته ، وتعارف أممه وشعوبه ، إنما هى صورة «منتدى الحضارات» ـ فيه تتمايز وتتفاعل ـ وليست صورة «الحضارة الواحدة» التى تفرض رؤيتها وطابعها ومناهجها على غيرها من الحضارات . .

وحتى إذا جعل الواقع الراهن ـ المختلة موازين قواه ، والمصالح فيه ـ من تجسيد هذه «الصورة المثلى» أملا بعيدا عن أن تمسك به الأيدى فى المستقبل القريب . . فإن الخبرة التاريخية ، التى يدركها كل الذين يعون تاريخ الحضارات ، تعلمنا أن «الأمر الواقع» لم يكن دائما «العادل . . والمشروع» . . وأن تداول الأمم والبقاء للنهضات الحضارية . بل وللإمامة والريادة الحضارية ، هو سنة من سنن الله فى الاجتماع الحضارى والعمرانى ، لاتبديل لها ولا تحويل . .

من هذه الزاوية . . وبهذا المنطق ، ننظر فى مشروع برنامج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية . . محددين خلافنا مع مواطن الخلاف فيه فى مداخل ثلاثة : أولها : اقتصادى . . وثانيها : قيمى ـ أخلاقى . . وثالثها : سياسى . .

المدخل الاقتصادى

فى العلاقة بين «الموارد» وبين «السكان» تبعث وثيقة مؤتمر السكان والتنمية النظرية «المالتوسية» من جديد . . تلك التى نسبت إلى الاقتصادى الإنجليزى «مالتوس» (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤م) ، والتى أثبت الواقع ـ فى علاقة الموارد بالسكان ـ كذبها ، فسقطت بإجماع مدارس الفكر الاقتصادى والاجتماعى على النطاق العالمى . . تبعث وثيقة هذا المؤتمر «المالتوسية» من جديد ، وذلك عندما تعنى من وراء ربطها نجاح التنمية وتحقيق الرخاء بوقف النمو السكانى للبشرية ، فتخطط لتثبيت سكان العالم عند ٧,٢٥ مليار نسمة فى سنة ٢٠١٥م . .

وهذه النظرة التى لا ترى فى النمو السكانى إلا «بالوعة» تبتلع وتجهض كل جهود التنمية الاقتصادية ـ والتى فندها واقع القرنين التاسع عشر والعشرين ـ هى التى تتردد على ألسنة المدافعين عن كل النظم «الوطنية» التى أخفقت فى إحداث تنمية حقيقية ببلادها فى حقبة ما بعد الاستقلال . . **فبدلا من الاعتراف بالعجز عن النهوض بما فوضها فيه «السكان» ، نراها تعلق مشكلة هذا العجز على «مشجب السكان» !..**

وأمام هذا البعث الجديد «للمالتوسية» ، يتوجب عرض «منطقها» على الواقع القريب . . والواقع الحى الذى نعيش فيه . . وبأرقام قليلة ، لكنها بالغة الدلالة والحسم فى هذا الموضوع . .

• إن نصف القرن الأخير قد زاد فيه الإنتاج العالمي أكثر من سبع مرات، فمن ٣ تريليون دولار وصل الإنتاج إلى ٢٢ تريليون دولار، بينما لم يتضاعف عدد سكان العالم إلا مرة واحدة، فمن ٢.٥ بليون نسمة بلغ الآن ٥ بلايين

وهنا يقفز إلى الذهن التساؤل عن مصدر الخلل الذي زاد من عدد الفقراء ومن حدة الفقر، رغم زيادة الإنتاج أضعاف الزيادة في السكان؟! .. ومصدر الخلل ـ هذا الذي لم تشر إليه وثيقة المؤتمر، ولا المدافعون عن «المنطق» الاقتصادي لتوجهاتها ـ هو الخلل في التوزيع، وليس في علاقة الموارد بالسكان.. فـ ٢٠٪ من سكان العالم، وليس مصادفة أن أغلبهم في الشمال!، يستأثرون باستهلاك ٨٠٪ من الإنتاج، ويتركون خمس خيرات الأرض لأربعة أخماس سكانها، مع إعطائهم كل نفايات هذه الخيرات!!.

ولو أننا بحثنا عن مظاهر الخلل في عدالة التوزيع، في كل بلاد الدنيا، بين الشمال والجنوب.. وبين أغنياء الجنوب وفقرائه وبين مظاهر الإسراف ومظاهر التقتير في مجتمعات الفقراء، لرسمنا «أطلسا» من المفارقات.. فمن الخلل بين أسعار المواد المصنعة وأسعار المواد الأولية.. إلى الخلل بين ما ينفق على التسلح وبين ما ينفق على الزراعة والصناعات المدنية ـ وما يرتبط بهما من ميزانيات البحث العلمي ـ.. إلى الخلل بين القبور التي يسكنها ملايين الأحياء وبين القصور التي يملكها قلة من الأفراد.. وقس على ذلك ندرة المواصلات العامة ووفرة أفخر السيارات الخاصة والأفخم، إلى المياه النقية ويسر الحصول على أفخر أنواع الخمور وطرائف صحف ومجلات الكرة وجفاف وسائل الفكر والعلم والثقافة والرفيع من الآداب والفنون.. والأرقام الفلكية لأثمان

الطائرات والدبابات التى تدمر فى المنازعات المحدودية والداخلية والقروش الزهيدة التى تخصص للصحة والعلم والتعليم . . .

إن هذا الخلل فى عدالة التوزيع ـ والذى يجسده استئثار خمس السكان بأربعة أخماس الإنتاج ـ هو الذى رسم لوحته ، وحدد مسئوليته عن مأساة عالمنا «برنارد شو (١٨٥٦ ـ ١٩٥٠م) عندما شبه العالم ـ فى هذا الجانب ـ برأسه الصلعاء ولحيته الكثة والطويلة ، فقال : إن ما بين رأسه ولحيته كمثل هذا العالم: غزارة فى الإنتاج وسوء فى التوزيع؟!

وقبل «برنارد شو» بأربعة عشر قرنا ، نبه الإمام على بن أبى طالب على أن هذا الأمر ـ غيبة عدالة التوزيع ـ وليس قلة الموارد ـ هى مكمن المأساة ، فقال «الكلمة ـ القانون» : «ما جاع فقير إلا بما مُتّع به غنى» ! . . فهو ميزان ، والعروة وثقى والعلاقة عضوية بين مستوى كفتى الميزان .

• وإذا نحن امتحنا هذه «المالتوسية» الجديدة ـ القديمة . . بالنظر فى بقاع عالمنا المعاصر ، بحثين عن علاقة «معدلات التنمية» بمعدلات الكثافة السكانية ، فإننا سنجد الحقائق المدهشة التى تنفى أية علاقة بين زيادة السكان وبين تدنى معدلات التنمية ومستويات الرخاء . .

فأعلى معدل للتنمية فى واقعنا العالمى الراهن هو فى الصين ـ ١٣٪ ـ حيث أعلى كثافة سكانية على ظهر هذا الكوكب . . ففى الصين كثافة سكانية تمثل ثلث البشرية ١٧٥٠ (مليار وسبعمائة وخمسون مليونا) يعيشون فى مساحة لا تتجاوز ٩،٥٦١،٠٠٠ كيلو متر مربع . . ومع ذلك فمعدل التنمية عندهم أعلى من كل بلاد الدنيا ـ الأوسع مساحة ، والأقل فى كثافة السكان ـ ؟!

وإذا كان العالم الإسلامى يأتى فى مقدمة ـ أو فى ذيل ـ فقراء هذا العالم، فإن سكانه هم أقل من سكان الصين بنصف مليار نسمة؟! ـ فهم مليار وربع المليار ـ بينما مساحة هذا العالم الإسلامى هى أربعة أضعاف مساحة الصين ؟! ـ ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع ـ . . ولايحسبن أحد أن العيب فى ندرة الثروات التى لدى المسلمين . . فعالمهم هو الأول فى البترول، والغاز، والمنجنيز، والكروم، والقصدير، والبوكسيت . . وهو الثانى فى النحاس، والفوسفات . . وهو الثالث فى الحديد . . والخامس فى الرصاص . . والسابع فى الفحم . . وفيه أطول أنهار الدنيا . . وأقدم الحضارات الزراعية . . وأطول الشواطئ . . وفى بلد واحد من بلاده ـ السودان ـ أكثر من مائتى مليون فدان صالحة للزراعة بأقل التكاليف، يمكن أن تمثل وحدها سلة الغذاء لكل المسلمين !.

بل إن بلدا كمصر ـ بلد النيل . . وأقدم فلاح علم الدنيا فن الزراعة ـ يعيش ملايينها الستون على ٤٪ من مساحتها . . وكان ممكنا فى العشر سنوات الماضية أن تتضاعف حصتها من مياه النيل، لو تم حفر قناة جونجلى فى جنوب السودان ـ تلك التى وقف حفرها تمرد «جون جارنج»، الذى تمد له شريان الحياة ؟! .

وإذا كان هذا هو واقع العلاقة بين معدلات التنمية وبين الكثافة السكانية ـ فى المقارنة بين الصين والعالم الإسلامى ـ فإن واقع العالم العربى ـ وهو جزء من العالم الإسلامى ـ يرفض هو الآخر «منطق» المالتوسية الجديدة ـ القديمة ـ التى يحملها مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان . . فسكان العالم العربى لا يتجاوزون ٢٣٥ مليونا يعيشون على مساحة تزيد على مساحة الصين ـ ١٣,٦٣٥,٧٠٩

كيلو متر مربع ـ يعيش عليها ربع مليار نسمة ، بينما في الصين قرابة المليارين من البشر يعيشون على مساحة ٩,٥٦١,٠٠٠ كيلو متر مربع .. ومع ذلك ، فغنى العالم العربي في الثروات معروف .. وتخلفه في معدلات التنمية غني عن التعريف؟! ..

إذا .. فواقع العلاقة بين الموارد ومعدلات التنمية وبين الكثافة السكانية والتكاثر البشري ، قد حسمها الواقع العالمي منذ «مالتوس» .. ويحسمها الواقع التنموي الذي نعيش فيه .. فليس التكاثر السكاني هو المشكلة .. **وإنما المشكلة في العجز عن استثمار الثروات المادية والبشرية وفي الخلل الصارخ بعدالة التوزيع..**

ولقد فضحت الأرقام التي أوردتها وثيقة مؤتمر السكان والتنمية حقيقة أسباب مخاوف الشمال مما يسمى «بالانفجار السكاني» ، عندما أبرزت **أنه «انفجار الجنوب» في وجه «الشمال»؟!**

فأعلى معدلات الخصوبة في الإنجاب هي في الجنوب.. وفي بعض البلدان الأفريقية ـ «رواندا» ـ تراوحت الخصوبة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠م حول ٨.٥ أطفال لكل امرأة.. بينما هي في الشمال «إيطاليا» ـ ١.٣ طفل لكل امرأة..

وفي كل البلاد الإفريقية، وثلثي آسيا، وثلث أمريكا اللاتينية، سيتضاعف السكان في ٢٤ عاما، بينما سيستغرق تضاعف السكان في أوروبا ٢٨٠ عاما.. (1)

تلك هي المشكلة التي بعثت «منطق» المالتوسية من جديد.. وهذا هو حظ «المنطق» الاقتصادي ـ الذي تعالج به وثيقة مؤتمر السكان والتنمية ، «المشكلة السكانية» ـ من الصدق ، بالأرقام القليلة الشاهدة على أن الخيف ليس ندرة الموارد ، وإعاقة المواليد

للتنمية .. وإنما المخيف لأهل الشمال - الذين يتوقف نموهم السكاني - هو هذه البندقية السكانية - التي يصوبها المستضعفون والفقراء نحو المسئولين عن هذا الفقر والحارسين لذلك الاستضعاف !

ولا يمكن لمنصف أن يُحمِّل المواليد - ولا المحكومين المجردين من أسلحة الإرادة وأدوات صنع القرارات في بلادهم - المسئولية عن العجز والفشل في استثمار الموارد البشرية والمادية .. ولا عن الخلل الصارخ في عدالة توزيع الثمرات والخيرات !!

* * *

وإذا كان المنطق «المادي - الدنيوي الخالص» الغربي لا يرى في إنجاب الأبناء والبنات إلا أفواها تأكل وأعدادا تستهلك .. ومشكلات تعوق التنمية والرخاء .. فإن المنطق المادي الراشد يرى في الزيادة السكانية أسبابا إذا أحسن توظيفها واستثمارها كانت مصادر محققة للغنى والرخاء ..

أما المنطق الإيماني - الذي يلتزمه ويهتدي به كل المتدينين بكل الديانات - فإنه يضيف إلى هذا المنطق الاقتصادي والمادي الراشد إضافات هامة وعميقة الدلالات .

فالإنجاب - ليس فقط مصدرا وسببا للاستثمار - وإنما هو واحد من أهم زينات وطيبات هذه الحياة .. وإذا كانت وثيقة مؤتمر السكان تقول : «إن الأطفال أهم مورد للمستقبل . وإن استثمار الآباء والمجتمع فيهم لابد أن يزداد لإحراز النمو والتنمية الاقتصاديين المتواصلين»[1] .. فإن المنطق القرآني - لا يقف فقط عند الثمرات والاستثمارات المادية للإنجاب .. «المال والبنون زينة الحياة الدنيا»[2]

وإذا كانت وثيقة مؤتمر السكان قد رأت في التكاثر السكاني نقيضاً للتنمية والرخاء ، فدعت إلى وقف النمو السكاني ، بتنظيم النسل . والإجهاض الآمن » . فإن المنطق الإيماني ينطلق من قول الله ـ سبحانه وتعالى ـ :

« لا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون »[1] . « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئاً كبيراً »[2] وهو يُعلِّم المؤمنين أن الأرزاق إنما تأتي من الأخذ بالأسباب المادية للتنمية والغنى والرخاء ، وأيضاً من الإيمان بقدرة وتقدير مُسَبِّب جميع الأسباب ـ سبحانه وتعالى ـ :

« وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين »[3] . « والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون (١٩) وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين (٢٠) وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم »[4] . « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون »[5] .

فلا المنطق الاقتصادي الراشد بالذي يسلم « بمنطق » وثيقة مؤتمر السكان ، التي تقيم تناقضاً بين التنمية والرخاء وبين التكاثر السكاني . . ولا المنطق الإيماني بالذي يمكن أن يقبل هذه التوجهات .

المدخل القيمي والأخلاقي

الإباحية الجنسية: حق للجميع:

عجيب أن تكون قضية «الإجهاض» هي أولى مطاعن بابا الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية ضد وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.. فهي ليست أخطر القضايا التي طرحتها الوثيقة على «جبهة القيم والأخلاقيات».. بل إن الوثيقة لم تحبذ الإجهاض، ولم تدع إليه، ولم تر فيه وسيلة مناسبة لتنظيم الأسرة.. وكل ما يمكن أن يوجه إليها من نقد حوله هو أنها لم تدع إلى منعه وتحريمه، وإنما اشترطت أن يكون «آمنا»، فنظرت إليه من الزاوية الصحية وحدها، ولم تر فيه ما يراه الدين، قتلا للنفس التي حرم الله.. فحذرت من «الإجهاض غير المأمون» بوصفه شاغلا رئيسيا من شواغل الصحة العامة»[1]

لكن أخطر القضايا التي تثيرها وثيقة المؤتمر، على الجبهة القيمية والأخلاقية، هي القضايا التي تناولتها تحت ما أسمته بـ «الصحة التناسلية» و «الصحة الجنسية»، واعتبارها حقوقا إنسانية عامة، غير مقصورة على المتزوجين زواجا شرعيا، إذ اعتبرتها، كالغذاء، حاجات طبيعية وحقوقا لكل الأفراد من كل الأعمار، دون ضوابط من أي شرع أو أي دين..

وإذا كان كثيرون من الذين انتقدوا هذه المفاهيم في وثيقة المؤتمر، قد تنبهوا على غموض هذه المصطلحات ـ «الصحة التناسلية» و

«الصحة الجنسية» ـ الأمر الذي جعلها مواطن للارتياب ، ومثارا للجدل .. فإن هناك ملحظا آخر ،هو أن هذه المصطلحات هي أكثر المصطلحات تكرارا وشيوعا في هذه الوثيقة على الإطلاق؟!.

وفي تقديري ، أنه لامجال للتخفيف من خطورة مفاهيم هذه المصطلحات على القيم والأخلاقيات الدينية ـ في كل الديانات ـ بل وعلى الأعراف والتقاليد والعادات التي تعارفت عليها شعوب الأمم الشرقية ، بدعوى أنها غامضة ، وقد لا تحتمل ما يحملها الناقدون من معاني ومفاهيم .. فهذه المصطلحات تعني ، في وثيقة المؤتمر : المتعة الجنسية المأمونة ، والقائمة على التراضي ، باعتبارها حقا للجميع ، كالغذاء ، وليست حقا خاصا بالأزواج زواجا شرعيا دون سواهم .. إنها ـ في رؤية الوثيقة ـ حق للإنسان ، يقتضيه الجسد ، ولا تضبطه حقوق لله ـ الذي لم يرد ذكر اسمه ولو مرة واحدة في مشروع البرنامج؟! ـ ولا يحدد نطاقها دين ـ أي دين ـ والذي لا وجود لإشارة إليه في كل فصول وفقرات المشروع ـ الذي جاء في حجم كتاب غير صغير؟!..

بل إن مما يحمد لواضعي هذه الوثيقة أنهم قد أوردوا فيها تعريفهم لهذه المصطلحات .. فـ«الصحة التناسلية» هي : «حالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة .. تنطوي على أن يكون الأفراد ـ (وليس فقط الأزواج) ـ قادرين على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة» ..

أما الصحة الجنسية : فهي : « تكامل الجوانب الجسدية والعاطفية والعقلية والاجتماعية للوجود الجنسي ، بأساليب إثرائية تبرز الشخصية وتقوي التفاهم والحب . وبذلك ينطوي مفهوم الصحة الجنسية على نهج إيجابي تجاه النشاط الجنسي البشري ،

وهذه المتعة الجنسية المأمونة، والقائمة على التراضي، هي - في مفاهيم الوثيقة - حق من حقوق الأفراد، ومن كل الأعمار.. وليست وقفا على الأزواج والاقتران الشرعي، الذي تعارفت عليه كل الديانات.. ونصوص الوثيقة، الشاهدة على هذه «الإباحة.. والإباحية»، من الكثرة والوضوح في الدلالة، بحيث لا تحتاج إلى تعليقات أو استنتاجات..

• فمثلا: «يتمثل حجر الزاوية في الصحة الجنسية والتناسلية في:

- الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد - (لاحظ «الأفراد») - في أن يقرروا بأنفسهم بحرية ومسئولية عدد أولادهم وفترة التباعد بينهم..

- والاعتراف كذلك بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية والتناسلية..

- والاعتراف كذلك بحق الأزواج والأفراد - (لاحظ «الأفراد») - في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتناسل دون تمييز وإكراه وعنف..

- وينبغي أن يكون تعزيز الممارسة المسئولة لهذه الحقوق لجميع الأفراد المرتكز الأساسي بالنسبة للسياسات والبرامج التي تدعمها الحكومة والمجتمع في مجال الصحة الجنسية والتناسلية، بما في ذلك تنظيم الأسرة..

- والهدف هو كفالة أن تكون المعلومات الشاملة والواقعية والنطاق الكامل من خدمات الرعاية الصحية التناسلية والجنسية سهلة المنال ورخيصة التكاليف ومقبولة ومريحة للمستعمل، سواء كان امرأة أو رجلا أو مراهقا.

- وينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية والتناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة والمراهقة..

- وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى القيام بتوفير رعاية صحية تناسلية لجميع الأفراد، من جميع الأعمار في أسرع وقت ممكن، في موعد لايتجاوز عام ٢٠١٥م..»(١)

فالتمتع بأعلى مستوى ممكن من ممارسات الجنس حق لكل الأفراد، من جميع الأعمار.. أزواجاً وأفراداً.. فتياناً وفتيات.. مراهقين ومراهقات؟!..

فوثيقة المؤتمر لا تدع مجالاً للبس أو إبهام أو غموض حول ما تريد من كل البلدان، عندما تقول عن المتعة الجنسية: إنها كالغذاء حق للجميع فتضع ضمن أهداف المؤتمر:

- «وينبغي أن تضع البلدان نهجاً متكاملاً فيما يتعلق بالاحتياجات التغذوية والصحة التناسلية والجنسية.. **للبنات والفتيات.. المراهقات**.»(٢)

الجنس: المسئول.. وليس الحلال: ◆

● وتأسيساً على هذا المفهوم في «الإباحة».. والإباحية.. لا تضبط وثيقة المؤتمر السلوك الجنسي بالضوابط الشرعية - ضوابط الحلال والحرام الديني - بل ولا حتى بضوابط الاختصاص التي رسختها التقاليد والأعراف السوية في كل الحضارات.. وإنما تضع مصطلح «**السلوك الجنسي المسئول**» بدلاً من «**السلوك الجنسي الشرعي.. أو الحلال**».. فنقرأ في فصولها وفقراتها العبارات الكثيرة التي تروج لهذا المفهوم.. وذلك من مثل:

- «ينبغي تعزيز - (لاحظ «تعزيز») - **السلوك الجنسي المسئول** من أجل الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

- والتدريب على الترويج - (لاحظ «الترويج») - للسلوك الجنسي المأمون والمسئول ، بما في ذلك العفة الطوعية واستخدام الرفال .

- وينبغي للحكومات أن تضع سياساتها الوطنية على أساس فهم أفضل إلى النشاط الجنسي البشري المسئول ، في ضوء واقع السلوك الجنسي الحالي . .

- والهدف هو تشجيع - (لاحظ «التشجيع») - التطوير المناسب للنشاط الجنسي المسئول بما يسمح بوجود علاقات المساواة والاحترام المتبادل بين الجنسين ويسهم في تحسين نوعية حياة الأفراد . .

- وتتطلب العلاقات المتساوية بين الرجال والنساء في مسألتي العلاقات الجنسية والإنجاب احتراما متبادلا ورغبة في قبول المسئولية عن نتائج السلوك الجنسي»[1]

فالمتعة الجنسية عالية المستوى، كالغذاء، هي حق للجميع، بشرط أن تكون الممارسة الجنسية مسئولة، قائمة على التراضي والاحترام، تحسينا لنوعية حياة الأفراد؟!.

المراهقون والمراهقات:

• وتأسيسا على هذه المفاهيم ، شاعت في الوثيقة العبارات التي تقر «الحقوق الجنسية للمراهقين والمراهقات» ، والداعية إلى رعاية هذه الحقوق ، ودعمها بالخدمات ، وضمانها بالتشريعات !

- «فالهدف هو الوفاء بالاحتياجات الخاصة بالمراهقين والشباب ، وخاصة الشابات . . والخدمات عالية الجودة في مجال الرعاية الصحية والجنسية والتناسلية.

- وتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين كيما يتمكنوا من التعامل مع نشاطهم الجنسي بطريقة إيجابية ومسئولة.

- وينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية التناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة المراهقة.. وأن تصل إلى المراهقين والرجال والبنين والمراهقين، بدعم وإرشاد آبائهم..

- ويجب أن توجه الخدمات بدقة، وعلى الخصوص نحو حاجات فرادى النساء والمراهقين..

- ويجب أن تزيل البلدان العوائق القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تعترض سبل توفير المعلومات والرعاية الصحية الجنسية والتناسلية للمراهقين.. ولابد للخدمات المقدمة إلى المراهقين أن تضمن حقوقهم في الخصوصية والسرية والموافقة الواعية والاحترام..

- ويتعين على البلدان، بدعم من المجتمع الدولي، أن تحمي وتعزز حقوق المراهقين في التربية والمعلومات والرعاية المتصلة بالصحة الجنسية والتناسلية، وأن تخفض عدد حالات حمل المراهقات تخفيضا كبيرا..

- والمراهقون الناشطون جنسيا يحتاجون نوعا خاصا من المعلومات والمشورة والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.. كما أن المراهقات اللاتي يحملن يحتجن إلى دعم خاص من أسرهن ومجتمعهن المحلي خلال فترة الحمل ورعاية الطفولة المبكرة..

- ويتعين على البرامج إشراك وتدريب كل من يتسنى لهم توفير التوجيه للمراهقين فيما يتعلق بالسلوك الجنسي والتناسلي المسئول، وبخاصة الأبوين والأسر، وأيضا المجتمعات المحلية

والمؤسسات الدينية والمدارس ووسائل الإعلام وجماعات الأقران .

- وقد تبين أن البرامج المخصصة للمراهقين شديدة الفعالية عندما يتحقق فيها الاشتراك الكامل من جانب المراهقين في تحديد حاجاتهم المتعلقة بالصحة التناسلية والجنسية وفي تصميم البرامج التي تستجيب لهذه الحاجات . .

- وينبغي تمكين المراهقات الحُمَّل - (الحوامل) من مواصلة تعليمهن . .

- وينبغي أن تعمل الحكومات على محاربة التمييز ضد الحوامل الشابات .

أسرة غير شرعية: ◆

● ولأن هذه المفاهيم قد أشاعت حقوق المتعة الجنسية لكل جسد ، دون أن تقصرها على الأزواج الشرعيين ، فإنها قد قدمت «للأسرة» مفهوما غير الذي تعارفت عليه الأديان - وهو مفهوم الأسرة القائمة على الزواج الشرعي بين ذكر وأنثى . .

فهي تتحدث عن «اقتران» **لا يقوم على الزواج** - وهو ما يشيع في العلاقات المحرمة دينيا بين العشيق والعشيقة . . أو بين رجلين . . أو امرأتين - عند الشواذ - . . ووثيقة برنامج عمل المؤتمر لاتقف عند «إباحة» هذه الأشكال من «الأسرة» ، وإنما ترتب لها «حقوقا» ، وتدعو إلى إزالة كل عقبات وألوان التمييز بين هذه العلاقات والاقترانات الشاذة والمحرمة وبين الأسرة القائمة على الزواج . . فتقول :

- «وينبغي القضاء على أشكال التمييز في السياسات المتعلقة . . بالزواج **وأشكال الاقتران الأخرى** .

- «ويتمتع جميع الأزواج والأفراد بحق أساسي في القيام بكل حرية ومسئولية بتحديد عدد أطفالهم والمباعدة بينهم وفي الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة للقيام بذلك..

- ويجب أن يكون هدف برامج تنظيم الأسرة تمكين الأزواج والأفراد من أن يقرروا بحرية وبروح من المسئولية عدد أطفالهم والمباعدة بين الولادات..

- ولا تغطي أرقام تنظيم الأسرة الأعداد الكبيرة من الأفراد غير المتزوجين والناشطين جنسيا الذين يرغبون في الحصول على المعلومات والخدمات ويحتاجون إليها..

- والهدف هو مساعدة الأزواج والأفراد في تحقيق أهدافهم التناسلية..

- وزيادة قدرة الأزواج والأفراد على اتخاذ قرارات حرة وواعية.. وحماية أنفسهم من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي..

- وينبغي للحكومات أن تسهل على الأزواج والأفراد تحمل المسئولية عن صحتهم التناسلية والجنسية بإزالة ما لا لزوم له من عوائق قانونية وطبية وسريرية وتنظيمية..

- والإقرار بأن الطرق المناسبة للأزواج والأفراد تتباين حسب الأعمار..»[1]

فنحن أمام مفهوم «للأسرة» لا يقف بها عند حدود «الزواج» و «الأزواج».. وهو مفهوم متعارف عليه في إطار الحضارة الغربية: تقننه برلمانات، بل تبنته كنائس.. واقترنا من أن نقرأ له «لاهوتا - علمانيا»[2]

لكن الجديد والخطير هو سعى برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية إلى تجنيد العالم لتغيير الهياكل الأسرية فى كل الأمم والحضارات . . فنقرأ فى وثيقة هذا المؤتمر :

«والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ووكالات التمويل، والمؤسسات البحثية، مدعوة بالحاح [لاحظ: بالحاح!] إلى إعطاء أولوية [لاحظ: أولوية!] للبحوث المتعلقة بالروابط بين دور المرأة ومركزها والعمليات الديمغرافية والإنمائية. ومن بين مجالات البحوث الحيوية [لاحظ: الحيوية!] تغيير الهياكل الأسرية..»[1]

وهكذا نجد أنفسنا أمام مفاهيم عن العلاقات والممارسات الجنسية . . ومفاهيم عن الأسرة والاقتران . . تجعل الجنس المسئول ، القائم على التراضى ، والمأمون من أن يؤدى إلى الأمراض الفتاكة ، حقا لكل جسد ، مثله كمثل الغذاء ، لا تضبطه ضوابط الزواج الشرعى بين الذكر والأنثى ، وإنما هو مباح بين الذكور والإناث دون زواج ، وفى كل الأعمار بين المراهقين والمراهقات ، وأيضا بين الأمثال ـ من الشواذ والشاذات . .

كما تجعل هذه المفاهيم الاقتران والأسرة غير مقصورين على ما تعارفت عليه الأديان والعادات والتقاليد المرعية من معنى «للأسرة» . . بل وتسعى وثيقة المؤتمر ـ عبر مقاصدها من وراء التركيز على المرأة ـ إلى «تغيير الهياكل الأسرية» فى كل الأمم والحضارات ! .

* * *

وإذا كانت هذه المفاهيم شائعة فى الفكر الوضعى الغربى ، وخاصة اللاديني منه . . ومطبقة ومقننة بحسبانها من حقوق

الإنسان . . فإن المؤمنين منا بالديانات السماوية ـ وهم الجماهير الساحقة ـ وأيضا المؤمنون بالديانات الوضعية ـ في الحضارات الأسيوية ـ . . ومع هؤلاء وهؤلاء أيضا كل المتمسكين بالعادات والأعراف السوية . . كل هؤلاء لابد وأن يجدوا أنفسهم في موقع الرفض لهذه المفاهيم . . لأن جميع هذه الشرائع لا تبيح الجنس إلا في إطار الزواج الشرعي . . وترى فيما وراء ذلك «زنا» و «فاحشة» من كبائر المعاصي والذنوب . . ولها وعليها عقوبات زواجر في شريعة الإسلام ، وشرائع الديانات السماوية الأخرى . .

فلا جنس إلا بزواج شرعي . . ولا أمومة ولا بنوة مشروعتان إلا بزواج شرعي .

﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾[1]

﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات أفبالباطل يؤمنون وبنعمت الله هم يكفرون ﴾[2] ﴿ ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا ﴾[3] . .

بل إن غير المؤمنين بالديانات السماوية منا ـ وهم قلة قليلة جدا ـ يعرضون هذه المفاهيم والممارسات الغريبة والشاذة على العادات والتقاليد والأعراف ـ التي غدت مقومات راسخة في شخصيتنا القومية والحضارية ـ حتى لقد اعتمدتها الشرائع السماوية مصدرا

من مصادر التشريع ـ فيرونها منكرة ومستنكرة ومرفوضة تنطق لنخوة والغيرة والرجولة السوية والأنوثة السوية.. وهو منطق راسخ في هذه العادات والتقاليد والأعراف.

فبيننا وبين هذه المفاهيم الغربية والقيم الشائعة خلاف وحجاب.. ونحن والغرب بإزائها تنطبق علينا مقولة الشاعر الإنجليزي «كبلنج» (١٨٦٥ ـ ١٩٣٦م): «الشرق شرق والغرب غرب.. ولا يلتقيان»[٢].

للمرأة :

التمكين.. وليس فقط المساواة؟!

في وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية اهتمام وتركيز على قضايا المرأة.. وهذا أمر محمود لو كانت المفاهيم التي يعكسها هذا الاهتمام ذات إسهام إيجابي في التحرير الحقيقي الذي تحتاجه النساء..

إن هناك ما يشبه الإجماع بين كل تيارات الفكر، في مختلف الحضارات، على أن المرأة قد حُمّلت وحَمَّلت من المظالم والقيود والأغلال بأكثر مما حُمّل الرجال.. وعلى أن تحرير المرأة وإن ارتبط بتحرير الرجل، أي التحرير الاجتماعي العام، إلا أن لتحرير المرأة خصوصيات تستحق إيلاءه المزيد من الاهتمامات..

لكن الذي يختلف عليه وفيه دعاة تحرير المرأة هو «نموذج التحرير»؟!

فالنظرة الغربية السائدة تريد المرأة «ندا مساويا للرجل» في كل ميادين الحياة.. أما النظرة الإسلامية فإنها تريدها «الشق المكمل والمساوي للرجل».. تتساوى معه في الإنسانية، والتكليف، والجزاء، وتتميز عنه بأنوثتها، كما يتميز هو عنها بذكورته، على النحو الذي يقسم العمل بينهما بما يحفظ فطرة الله في تميز كل منهما عن الآخر، بحيث تكون العلاقة بين شقين متكاملين، يشعر

تكاملهما سعادة الجنس البشرى .. وليست علاقة ندين متماثلين ؛ تثمر النفور والشقاء ! ..

وفى وثيقة مؤتمر السكان والتنمية نفاجأ بمفاهيم جديدة وغريبة عن تلك التى عرفناها ورفضناها فى النموذج الغربى لتحرير المرأة .. منها - على سبيل المثال - :

● التركيز على قضية المرأة ، لاتخاذها سلما «لتغيير الهياكل الأسرية» ، التى مَثَّل ويمثل استقرارها فى الشرائع والحضارات عنصر الاستقرار فى صروح الأمم والشعوب .. فالوثيقة تدعو «الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية المعنية ، ووكالات التمويل ، والمؤسسات البحثية» - (أى تدعو العالم وتستنفر طاقات الدنيا) - «بإلحاح إلى إعطاء أولوية **للبحوث المتعلقة بالروابط بين دور المرأة ومركزها والعمليات الديمغرافية والإنمائية، وبين مجالات البحث الحيوية لتغيير الهياكل الأسرية**» !؟[٢]

● وإذا نحن تتبعنا الكثير من الفقرات التى جاءت فى الوثيقة عن المرأة ، لنرى الدور الذى يريدونه لها ، كى تحدث به هذا التغيير فى «الهياكل الأسرية» ، وجدنا أنفسنا بإزاء دعوة - بل دعوات - إلى مفاهيم غريبة ، وضارة لابد وأن تؤدى تطبيقاتها إلى تفكيك كيان الأسرة ، على النحو الذى يشكو منه حتى عقلاء الغربيين من النساء والرجال ..

فلو أن الوثيقة تحدثت عن مساواة النساء مع الرجال ، أو مشاركة المرأة للرجل .. لقلنا : إنه لا جديد ، والمهم هو مفهوم المساواة والمشاركة .. لكنها تضيف إلى مصطلحى «المساواة» و«المشاركة»

مصطلحا ثالثا غريبا وغير مفهوم، هو مصطلح «التمكين»؟! فتقول: «إن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو حجر الزاوية فى البرامج المتصلة بالسكان»! [21]

دمج المرأة في المجتمع.. وإلزام الرجل بالعمل المنزلي؟!

● ويثير الريبة أكثر ما ترسمه الوثيقة من خطين بيانيين، للرجل والمرأة، يدفع أحدهما الرجل إلى الالتزام «بتربية الأطفال وأداء الأعمال المنزلية» ـ أى يدفعه إلى داخل المنزل ـ بينما يدفع الخط البيانى الثانى المرأة إلى مغادرة المنزل، والتخفف من الأعمال المنزلية و«الاندماج **بشكل كامل فى الحياة المجتمعية**» ؟!.. حتى لكأننا بإزاء ثورة على الفطرة، وتقسيم العمل الذى أثمرته هذه الفطرة، تتجاوز فى مقاصدها الدعوة إلى التعاون والتآزر، لتطلب دفع الرجل إلى داخل المنزل، ودفع المرأة إلى خارجه، بدمجها دمجا كاملا فى الحياة المجتمعية، وإشراكها فى شتى ميادين العمل العام..

تدعو الوثيقة إلى هذه الثورة على شكل الأسرة، وأدوار أركانها، عندما تقول: «**إن تمكين المرأة واستقلالها**.. ومشاركة المرأة والرجل، **والشراكة الكاملة بينهما** أمر مطلوب على صعيدى **الإنتاج والإنجاب، بما فى ذلك تقاسم المسئوليات المتعلقة برعاية الطفل وتربيته** والحفاظ على الأسرة المعيشية».

ثم تضيف الوثيقة ما هو أخطر فتقول: «**والتخفيف من مسئوليات المرأة المفرطة فيما يتعلق بالعمل المنزلي، وإزالة العوائق القانونية التي تحول دون مشاركتها في الحياة العامة**» [22]

– «وينبغى التشديد على مسئوليات الذكور فيما يتعلق بتربية الأطفال وأداء الأعمال المنزلية..» [23]

- «وينبغى أن تقوم الحكومات بتعزيز وتشجيع **مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة فى جميع مجالات المسئوليات الأسرية، بما فى ذلك تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلى**...»[٢٤]

- ويتعين على الزعماء الوطنيين والمجتمعيين أن يشجعوا **مشاركة الرجل الكاملة فى حياة الأسرة، وإدماج المرأة بشكل تام فى الحياة المجتمعية**.[٢٥]

فهى ـ كما قلنا ـ دعوة إلى «انقلاب» فى توزيع العمل المؤسس على الفطرة، وعلى تميز الأنوثة عن الذكورة؛ يتجاوز التضامن والتعاون بين الرجل والمرأة فى رعاية الأسرة، مع اختصاص المرأة بالدور الرائد والمتميز فيها.. وكذلك إسهام المرأة فى العمل الاجتماعى المناسب لأنوثتها، مع اختصاص الرجل بالدور الرائد والمتميز فى تحمل أثقال العمل الاجتماعى.. تتجاوز الدعوة إلى هذا «الانقلاب» تلك الأطر المألوفة والمشروعة، إلى حيث تطلب «المشاركة الكاملة من الرجال فى أداء الأعمال المنزلية وتربية الأطفال.. والدمج التام للمرأة فى الحياة المجتمعية: مع تخففها من مسئوليات العمل المنزلى»؟!..

إنها دعوة إلى انقلاب فى توزيع العمل المؤسس على تمايز الفطر التى فطر الله عليها كلا من الرجال والنساء!

• وفى الوقت الذى تدعو فيه وثيقة مؤتمر السكان والتنمية إلى «اشتراك المرأة فى **جميع جوانب الإنتاج، والعمالة، والأنشطة المدرة للدخل**..»[٢٦].. دون تمييز بين ما يلائم أنوثة المرأة من أنشطة وما لا يلائمها.. نراها تقدم للأسرة مفهوما ماديا يجعلها أقرب إلى

«المشروع التجارى» ، فتحث على طلب البيانات عن الأعمال المنزلية التى تؤديها المرأة فى أسرتها دون أجر مدفوع .. إذ «ينبغى لهذه البيانات أن تتناول **الأنشطة الاقتصادية غير المدفوعة الأجر التى تضطلع بها المرأة فى الأسرة**» ![37]

وهو مفهوم يتجاهل طبيعة الأسرة ، «كسكن وسكينة» يجب أن تتأسس على المودة والرحمة والحب والتضحية والإيثار ، بحكم الفطرة الإنسانية السوية ، وليس بحكم القانون والإحصاءات؟! ..

● ناهيك عما تثيره الوثيقة من تناقض مع الشريعة الإسلامية فى قضية الميراث ، عندما تتجاهل فلسفة الإسلام فى التوريث ، وكيف أن معايير التمييز فيه بين أنصبة الورثة ليست الذكورة والأنوثة ، فكثيرا ما ترث الأنثى ـ مثل الابنة ـ أكثر من الرجل ـ مثل الأب ـ .. وإنما معايير التمايز فى المواريث كثيرة : منها درجة القرابة ، والموقع فى سياق الأجيال ـ السابقة منها والمستقبلة ـ ، والعبء المالى المكلف به الوارثون .. و فى إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين ، تكون الأنثى عائلة لنفسها فقط ، والذكر عائلا لنفسه ولزوجه التى أعفاها الإسلام من الإنفاق ..

تتجاهل الوثيقة ـ التى لا تراعى خصوصيات الشرائع والحضارات .. وإنما تفرض الرؤية الغربية على العالمين .. تتجاهل ذلك ، وتدخل فى صدام مع الشريعة الإسلامية عندما تدعو إلى مساواة المرأة بالرجل فى حقوق الميراث .. بل وتسوق هذه الدعوة فى صيغة «الإلزام» عندما تقول : «**ويلزم معاملة البنات والأولاد على قدم المساواة فيما يتعلق** بالتغذية والرعاية الصحية **وحقوق الميراث**..»[38]

تلك بعض من المفاهيم الغريبة والشاذة التي جاءت عن قضية المرأة ، في وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . . والتي تصادم الفطرة السوية . . وتصادم شريعة الإسلام . .

مزيد من المفاهيم الشاذة :

وغير هذه المفاهيم الرئيسية ، التي مثلت «محاور - ملحوظة» ركزت عليها فصول وفقرات هذه الوثيقة - من مثل المحور الاقتصادي - الذي ربط التنمية بوقف النمو السكاني - والمحور القيمي والأخلاقي - المصادم للشرائع الدينية والفطر الإنسانية والمتعارف عليه من العادات والتقاليد ، خارج إطار الحضارة الغربية - ومحور المرأة . . غير هذه المحاور ، تناثرت في الوثيقة أفكار ومفاهيم ودعوات لابد للنظرة النقدية من رصد أهمها . . وذلك من مثل :

● الدعوة إلى رفع الحد الأدنى للسن الذي يسمح عنده بالزواج . . فغريب وشاذ من وثيقة تجعل الإباحية الجنسية حقا للمراهقين والمراهقات ، أن تدعو إلى الامتناع عن الزواج المبكر ، والبحث عن بدائل تغني وتشغل عن الإحصان المبكر . . فتقول :

- «وعلى الحكومات . . أن تزيد السن الأدنى عند الزواج حيثما اقتضى الأمر . . ولاسيما بإتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر ، من قبيل توفير فرص التعليم والعمل . .» (٢٩)

- «فالهدف هو الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة . .» (٣٠)

وكان الأولى تبني الموقف الإسلامي ، الداعي إلى إتاحة الفرصة للزواج عند «البلوغ» والنضج الجنسي ، إحصانا للشباب والشابات بالزواج الشرعي والجنس الحلال . .

● وهذه النظرة المادية لكل من «الطفولة» و «الشيخوخة» . . فالأطفال : مورد واستثمار اقتصادى للآباء . . والمسنون عبء عليهم أن يتأهلوا لحياة من العزلة ـ الاستقلال ـ التى يعتمدون فيها على الذات؟! . .

- «إن الأطفال أهم مورد للمستقبل ، وإن استثمار الآباء والمجتمع فيهم لابد وأن يزداد لإحراز النمو والتنمية الاقتصاديين المتواصلين»[٣١] . .

فأين هذه النظرة من المفهوم الإسلامى الذى يرى فيهم (زينة الحياة الدنيا) ؟! . .

- «والهدف ـ بالنسبة لكبار السن ـ هو العمل ، من خلال آليات ملائمة ، على تعزيز اعتمادهم على الذات ، وتهيئة ظروف تعزز نوعية الحياة لتمكينهم من العمل والعيش بصورة مستقلة فى مجتمعاتهم التى ينتمون إليها لأطول وقت ممكن أو حسب رغبتهم . .» [٣٢] !

وهو مفهوم يجعلنا نحمد الله على نعمة الإسلام الذى قرن الإحسان للوالدين بالعبادة لله الواحد ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا ﴾[٣٣]

● وانطلاقا من المفاهيم الجنسية التى تكرسها الوثيقة ـ والتى ترى فى الجنس المأمون والمسئول والقائم على التراضى ـ بصرف النظر عن حِلّه أو حرمته . . شرعيته أو لا شرعيته ـ حقا من حقوق

الجسد - كالعذاء - لم ترفض الوثيقة كل ألوان «البغاء» ، وإنما دعت البلدان إلى «حظر البغاء القسرى» [٣٤] دون القائم على الاختيار والتراضى . .

• ومن مفارقات هذه الوثيقة . . أنها فى الوقت الذى تبنت فيه وحبذت تلك المفاهيم الجنسية التى تنتهك الخصوصية وتهدر الشرعية وتمتهن الأنوثة بإلغاء حرماتها ، نراها تقيم الدنيا ولا تقعدها ضد ختان البنات فى بعض البلاد الشرقية ؛ فترى فيه «تحكما فى نشاط المرأة الجنسى ، يؤدى إلى حدوث قدر كبير من المعاناة . . مما يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية ، وخطرا كبيرا يستمر طوال العمر على الصحة التناسلية للمرأة» [٣٥] ؟! . . فتسلط كل الأضواء على «الشعرة» فى عيون الآخرين ، بينما تقذف السهام فى هذه العيون !

وإذا كانت هذه هى أبرز ملاحظاتنا النقدية على المفاهيم التى جاءت فى وثيقة برنامج عمل المؤتمر الدولى للسكان والتنمية .. والتى أبرزت ـ بخصوص تلك الوثيقة ـ كيف أنها قد مثلت محاولة غربية لتعميم المفاهيم الغربية فى الأسرة والجنس وعلاقة المرأة بالرجل والمجتمع .. فإن المثير للاستغراب أن يتمخض ربط هذه الوثيقة بين قضية «السكان» وقضية «التنمية» عن مفهوم «للتنمية» يركز جل الحديث فيها حول تنمية صناعات تنظيم الأسرة ومنع الحمل ووقف الإنجاب .. وكأنما هذه هى التنمية التى تحتاجها أمم وحضارات الجنوب، بعد قرون من النهب الاستعمارى والاستنزاف بالديون وخدماتها ؟! ..

إن الوثيقة تقدر تكلفة برنامجها المقترح «فى مجال الصحة التناسلية، بما فى ذلك البرامج المتصلة بتنظيم الأسرة، بالبلدان النامية، والتى تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال ـ أى التى كانت اشتراكية ـ بمبلغ ١٧ بليون دولار حتى سنة ٢٠٠٠م و ١٨,٥ بليون دولار سنة ٢٠٠٥م و ٢٠,٥ بليون دولار سنة ٢٠١٠م و ٢١,٧ بليون دولار سنة ٢٠١٥م ـ [٣٦]» .. الذى يودون عنده وقف نمو السكان فى العالم ..

وواضعو هذه الوثيقة يريدون من الفقراء ـ فى البلاد النامية ـ المراد وقف نموهم السكانى ـ أن يتحملوا عبء تمويل «ثلثى التكاليف، وأن تقدم المصادر الخارجية مايصل إلى الثلث» ! [٣٧]

وهم يريدون منا ، نحن الفقراء ، أن نضع تمويل هذا البرنامج فى «أولويات إنفاقنا الحالى ، بغية تقديم تبرعات إضافية لتنفيذ برنامج العمل»[٣٨] هذا!! .

لكنهم لاينسون الحوافز والإغراءات التى يلوحون لنا بها كى نعطى الأولية فى إنفاقاتنا لتمويل هذا البرنامج بهذه البلايين . . فتتحدث الوثيقة عن «كفالة تقديم دعم كامل ومستمر ، بما فى ذلك المساعدة المالية والتقنية من جانب المجتمع الدولى»[٣٩] . . ودعوة المانحين إلى زيادة مساهمتهم من ٢٪ من المساعدات الإنمائية إلى ٤٪[٤٠] . . ودعوة المجتمع الدولى إلى تخصيص ٠،٧٪ من البرنامج القومى الإجمالى للمساعدة الإنمائية»[٤١] . . بل ويلوحون «بزيادة استخدام الاعفاء من الدين مقابل الاستثمار الحكومى فى برامج السكان والتنمية . .»[٤٢] . .

لكن كل هذه الحوافز والإغراءات لا تتجاوز تنمية صناعات منع الحمل وتنظيم الأسرة ووقف الإنجاب . . إذ «ينبغى أن يكون بناء القدرات الوطنية المتعلقة بالسكان والتنمية . . أهدافا أساسية وأنشطة رئيسية للتعاون الدولى . ومن العناصر المهمة فى هذا الصدد إيجاد سبل ميسرة لتلبية الاحتياجات الكبيرة من السلع اللازمة لبرامج تنظيم الأسرة عن طريق الإنتاج المحلى لوسائل منع الحمل بأسلوب يكفل جودتها وتيسرها ماليا ، وهو ما يستوجب تشجيع التعاون التكنولوجى والمشاريع المشتركة وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية» . .[٤٣]

تلك هى الصناعات . . وهذه هى التنمية . . والتكنولوجيا : التى فصلت الحديث عنها وثيقة مؤتمر السكان ، عندما ربطت فى برنامج

العمل بين التنمية وبين السكان ؟! . . حتى لقد وقف الحديث عن «التكنولوجيا الملائمة» و عن «الصناعات التحويلية» عند صناعة تنظيم الأسرة ومنع الحمل لا يتعداها ؟! . . «فينبغى للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية والتى تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية فى برامجها البحثية وأن تشجع نقل التكنولوجيا الملائمة إليها . . وينبغى للمجتمع الدولى أن ييسر إنشاء قدرات فى مجال الصناعات التحويلية لتوفير السلع اللازمة لمنع الحمل . .»! [44]

بل إن المرة الوحيدة التى ذكرت فيها الوثيقة عبارة «الاعتماد على الذات» ـ بالنسبة للبلاد النامية ـ كانت الاعتماد على الذات فى صناعة وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة . . إذ «ينبغى للمجتمع الدولى أن ينظر فى اتخاذ تدابير مثل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لتمكينها من إنتاج وتوزيع وسائل منع الحمل ذات النوعية العالية وغيرها من السلع الضرورية اللازمة لخدمات الصحة التناسلية ، وذلك لتعزيز الاعتماد على الذات فى هذا الميدان . . » ! [45]

ذلك هو «الثمن» . . وتلك هى «الحوافز . . والإغراءات» . . و«التنمية» و «التكنولوجيا الملائمة» . . و «الصناعات التحويلية» . . التى تحدثت عنها ـ بالتفصيل ـ وثيقة المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ؛ حفزا لشعوب الجنوب على وقف الإنجاب ! . .

نظرة سياسية على:

الجبر والاختيار فى توصيات المؤتمر

وإذا كانت موجة الاستنكار التى قوبلت بها وثيقة هذا المؤتمر . وخاصة من المؤسسات والقيادات والدوائر الدينية - الإسلامية منها والكاثوليكية على وجه الخصوص - قد دفعت عددا من الدعاة إلى هذا البرنامج . أو المبررين لمفاهيمه . . إلى محاولات التخفيف من صدمته وخطر مفاهيمه . . فقالوا : إن توصياته غير ملزمة للحكومات والشعوب التى ترى فيها ما يتنافى مع شرائعها وتقاليدها . . فلابد من كلمات عن مساحة «الجبر والاختيار» فى فصول هذه الوثيقة وفقراتها . .

وقبل ذلك . . فلابد لنا من النظر إلى هذه التوصيات فى ضوء السياق الدولى والنظام العالمى الذى يحيط بسعى الأمم المتحدة إلى إقرار هذا البرنامج فى الصحة الجنسية والتناسلية وضبط وتنظيم الحمل والإنجاب . . وهو سياق يتميز :

- بزيادة هيمنة الشمال على الجنوب . . بعد المتغيرات الأوروبية التى طوت صفحة الصراع «الشمولى - الليبرالى» ، وألغت هامش التناقض الذى كان يلعب فيه ويستفيد منه الجنوب .

- وزيادة هيمنة الشمال على المؤسسات الدولية . . حتى قاربت الأمم المتحدة أن تكون الولايات المتحدة . . ومجلس الأمن الدولى أن يكون مجلس الأمن القومى الأمريكى ! .

– وتأكل سيادة دول الجنوب على أرضها ومياهها وفضائها . «بحق التدخل» فى شئونها الداخلية لأمم الشمال .

– وتحول العالم ـ إعلاميا ـ إلى قرية صغيرة ؛ يمارس فيها الأقوياء فرض قيمهم ومفاهيمهم على الضعفاء . .

كما أن علينا أن ننظر إلى هذه «التوصيات» ـ التى يقال : إنها غير ملزمة ـ فى ضوء خبرتنا التاريخية مع المصطلحات والتوصيات الغربية التى صيغت بعيدا عن ألفاظ الإلزام دائما .

– فالاحتلال للأرض والنهب للثروة والإهانة للكرامة ، قد أسموه : «الحماية» ؟! .

– والإفقار قد أسموه : «الاستعمار» ؟! . .

– وإلغاء وجودنا قد أسموه : «الوصاية» علينا . . و «الانتداب» لمساعدتنا ؟! . .

– بل إن وزير خارجية إنجلترا ـ فى مطلع هذا القرن ـ عندما سئل : كيف تحكم إنجلترا مصر ؟ . . قال : «نحكمها بالوصايا غير الملزمة» ؟! . . فالوصايا ، قد غدت فى علاقاتهم بنا ، «ملزمة» ! . .

فى هذا السياق . . وفى ضوء الخبرة التاريخية ، يجب أن ننظر لمدى الإلزام والالتزام الذى يرتبه ويفرضه هذا المشروع على حكومات وأمم دول الجنوب . . بعد أن رأينا مافيه من مخالفات ومناقضات لكثير من مفاهيمنا وثوابتنا ومقدساتنا الفكرية والدينية .

وفوق كل ذلك . . علينا أن نتأمل ـ فى قضية الإلزام والالتزام . . تلك العبارات الواردة فى وثيقة المؤتمر ، والتى تقول :

– «ينبغى للحكومات : (أ) أن تلتزم على أعلى مستوى سياسى بتحقيق الغايات والأهداف الواردة فى برنامج العمل .

(ب) وأن تقوم بدور قيادى فى تنسيق تنفيذ أعمال المتابعة ورصدها وتقييمها»[٤٦] .

- «وينبغى إعمال الضمانات وآليات التعاون الدولية لكفالة تنفيذ هذه التدابير» [٤٧] .

- «وإن وضع تنفيذ السياسات السكانية حق سيادى لكل أمة ، يتمشى مع القوانين الوطنية ويمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان»[٤٨] .

- «ويؤكد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية من جديد الحاجة إلى إدماج البلاد ذات الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال ، فضلا عن جميع البلدان الأخرى ، فى الاقتصاد العالمى دمجا كاملا» [٤٩] .

فنحن أمام صياغات صريحة تستخدم مصطلح «الالتزام على أعلى المستويات السياسية» بتحقيق غايات وأهداف هذا المؤتمر . . وتتحدث عن «إعمال ضمانات وآليات» التنفيذ الدولية . وعن «دمجنا» فى فلك الأقوياء «دمجا كاملا» . . وفى المرة الوحيدة التى وردت فيها الإشارة إلى «حقنا السيادى» الذى يضمن «تمشى» السياسات السكانية مع «قوانيننا الوطنية» ، ألغى هذا «الحق السيادى» بالنص على ضرورة «امتثال» هذا «الحق السيادى» «للمعايير الدولية لحقوق الإنسان» ـ التى هى الباب العصرى الواسع لتدخل الشمال فى شئون الجنوب ؟! . .

إننا أمام صياغات تتحدث صراحة عن الإلزام والالتزام . . وأمام حديث عن «القدرة الحكومية الدولية» التى أعطيت للأمم المتحدة فى متابعة تنفيذ هذه السياسات . .

- «فالجمعية العامة للأمم المتحدة هى أعلى آلية حكومية دولية لصياغة وتقييم السياسات المتعلقة بمتابعة هذا المؤتمر.. ولتعزيز القدرة الحكومية الدولية على اتخاذ القرار من أجل إدماج مسائل السكان والتنمية ينبغى على الجمعية العامة أن تنظم استعراضا منتظما لتنفيذ برنامج العمل هذا»[٣٠].

إنه برنامج قد وضع للتنفيذ.. وعلاقات القوى هى التى ستحدد أحجام هوامش الاختيار؟!..

* * *

وإذا كانت هذه الدراسة قد عنيت بنقاط خلافنا مع وثيقة المؤتمر.. ولم تقف عند الكثير مما هو موضع الاتفاق.. فإن الذى دعا إلى ذلك هو الهدف الذى نسعى إليه - وهو الممكن فى ذات الوقت - أن تبذل الجهود - من الحكومات والمنظمات غير الحكومية - لتطوير هذا المشروع.. فلابد لعالمنا من سياسات للسكان والتنمية.. وما نريده هو تلافى عيوب هذا المشروع، لتأتى صورته النهائية مراعية خصائص وثوابت وعقائد مختلف الأمم والحضارات.

لقد أحسنت الوثيقة صنعا عندما اعترفت بالخصوصيات «الاجتماعية والثقافية وبالهوية» المتميزة «للسكان الأصليين» - من مثل الغجر والهنود الحمر وسكان أستراليا الأصليين - ودعت إلى مراعاة هذه الخصوصيات، وما ترتبه من «مصالح واحتياجات»[٣١].. وليس غريبا ولا كثيرا على حضارات الجنوب أن تطلب مراعاة هوياتها وثقافاتها فى الصياغة النهائية لهذا المشروع؟!.

الحواشي :

(١) انظر نص الوثيقة ـ مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ـ الذي عُقِد بالقاهرة من ٥ ـ ١٥ ـ سبتمبر سنة ١٩٩٤م ـ الترجمة العربية الرسمية ـ الفصل السادس ـ الفقرة ٢ .

(٢) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ٦ .

(٣) سورة الكهف : الآية ٤٦ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١٥١ .

(٥) سورة الإسراء : الآية ٣١ .

(٦) سورة هود : الآية ٦ .

(٧) سورة الحجر : الآيات ١٩ ـ ٢١ .

(٨) سورة الأعراف : الآية ٩٦ .

(٩) انظر نص وثيقة المؤتمر . الفصل السادس الفقرة ٢٥ .

(١٠) المصدر السابق . الفصل السابع . الفقرة ١ .

(١١) المصدر السابق . الفصل السابع . الفقرة ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٤ .

(١٢) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٢ .

(١٣) المصدر السابق . الفصل الثامن . الفقرة ٣٥ ، ٣١ ، الفصل السابع ، الفقرة ٣٦ ، ٣٤ ، ٣٢ .

(١٤) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ٧ ، والفصل السابع . الفقرة ٢ ، ٥ ، ٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١ ، الفصل ١١ ، الفقرة ٨ ، الفصل السادس ، الفقرة ١١ .

(١٥) المصدر السابق . الفصل الخامس . الفقرة ٥ ، الفصل الثانى المبدأ ٧ ، الفصل السابع . الفقرة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ .

(١٦) المصدر السابق . الفصل الثانى عشر . الفقرة ٢٤ .

(١٧) سورة الروم : الآية ٢١ .

(١٨) سورة النحل : الآية ٧٢ .

(١٩) سورة الإسراء : الآية ٣٢ .

(٢٠) المصدر السابق . الفصل الثانى عشر . الفقرة ٢٤ .

(٢١) المصدر السابق . الفصل الثانى . المبدأ ٢ .

(٢٢) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ١ .

(٢٣) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ١١ .

(٢٤) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٢٦ .

(٢٥) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٢٩ .

(٢٦) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٣ .

(٢٧) المصدر السابق . الفصل الثانى عشر . الفقرة ٧ .

(٢٨) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ١٧ .

(٢٩) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٢١ .

(٣٠) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ٧ .

(٣١) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ٦ .

(٣٢) المصدر السابق . الفصل السادس . الفقرة ١٧ .

(٣٣) سورة النساء : الآية ٣٦

(٣٤) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٩ .
(٣٥) المصدر السابق . الفصل السابع . الفقرة ٣٣ . الفصل الرابع . الفقرة ٢٢ .
(٣٦) المصدر السابق . الفصل الثالث عشر . الفقرة ١٥ .
(٣٧) المصدر السابق . الفصل الثالث عشر . الفقرة ١٦ .
(٣٨) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٩ .
(٣٩) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٢٠ .
(٤٠) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ٨ .
(٤١) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ١٠ .
(٤٢) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ١٧ .
(٤٣) المصدر السابق . الفصل الرابع عشر . الفقرة ٤ .
(٤٤) المصدر السابق . الفصل الثانى عشر . الفقرة ١٥ .
(٤٥) المصدر السابق . الفصل السابع . الفقرة ٢٣ .
(٤٦) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٧ .
(٤٧) المصدر السابق . الفصل الرابع . الفقرة ٩ .
(٤٨) المصدر السابق . الفصل الثانى . المبدأ ٤ .
(٤٩) المصدر السابق . الفصل الثانى . المبدأ ٦ .
(٥٠) المصدر السابق . الفصل السادس عشر . الفقرة ٢١ .
(٥١) المصدر السابق . الفصل التاسع . الفقرة ٩ ، الفصل الثانى المبدأ ١٣ ، الفصل السادس . الفقرة ٢٧ .

الفهـرس

إلى القارئ العزيز ..



إذا كان «التنوير الغربى» هو تنوير علمانى ، يستبدل العقل بالدين ، ويقيم قطيعة مع التراث ..

فإن «التنوير الإسلامى» هو تنوير إلهى ، لأن الله والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم : أنوار ، تصنع للمسلم تنويرا إسلاميا متميزا.

ولتقديم هذا التنوير الإسلامى للقراء ، تصدر هذه السلسلة ، التى يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامى المعاصر :

- د . محمد عمارة
- المستشار طارق البشرى .
- د . حسن الشافعى
- د . محمد سليم العوا .
- ا . فهمى هويدى
- د . جمال الدين عطية .
- د . سيد دسوقى
- د . كمال الدين إمام .

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح ، لإنارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر

